

خامس عشر: خلاصة هذا البحث

- ١- لا يوجد نص في القرآن الكريم يشير إلى تحريم الغناء والموسيقى، بل فيه ما يفيد الحل.
- ٢- لا يوجد نص ثابت عن رسول الله ﷺ في تحريم الغناء والموسيقى، بل ثبت عنه ﷺ ما يفيد الإباحة والحل يقينا - فيما انتهى إليه اجتهادنا - .
- ٣- الأصل في الغناء والموسيقى الإباحة والحل؛ إذ لا يعدوان كونهما من الأصوات، والأصل في الأصوات الحل أداءً واستماعاً، والصوت الحسن بالنظر إليه - في ذاته - نعمة.
- ٤- يجوز الغناء والعزف للرجل والمرأة.
- ٥- لا حرج في سماع النساء لغناء وعزف الرجال الأجانب عنهن، كما لا حرج في سماع الرجال لغناء وعزف النساء الأجنبية عنهن.
- ٦- لا حرج في احتراف الغناء والموسيقى واتخاذهما مهنةً للتكسب منها.
- ٧- احتراف الغناء والموسيقى أو استماعهما أو هوايتهما ليس بمجرد سبب للظلم في عدالة فاعله؛ إذ القادح إنما هو الفسق، ولا يفسد الإنسان بمجرد فعل المباح أبداً.
- ٨- سماع الأغاني الدينية - مقترنةً بالموسيقى وغير مقترنة - أمر مباح جائز لا حرج فيه.
- أما التعبد لله وذكره بألفاظ التسبيح والتمجيد والتكبير وما شابه ذلك، مع التغنى بذلك، فذلك أمر مباح جائز لا حرج فيه (كالتواشيح التي نستمع إليها من إذاعة القرآن الكريم).

وإنما يحرّم إذا ضُمَّتْ إليه - على وجه التعبد أو بنيته - المعازف والملاهي؛ لأن الموسيقى ليست مما يُتَعَبَّدُ لله به. ومن فعل ذلك فهو مسيء؛ لأنه قد ارتكب محرماً؛ لابتداعه في دين الله (كما يفعل أتباع الطرق الصوفية في حلقاتهم المسماة بحلقات الذكر؛ إذا فعلت بنية الشعيرة التي يُتَعَبَّدُ لله بها بذاتها، وأزعم أنّ قطاعاً عريضاً منهم يدعون ذلك، إما بلسان الحال أو بلسان المقال).

٩- يحرم استماع الغناء والموسيقى إذا استخدمتا كوسيلة للمعصية، أو للحض على الحرام، أو إذا اقترنتا بشيء محرم.
وخلاصة الخلاصة:

إذا كان الغناء والعزف يحمل إلينا ألحانا جميلة، وأنغاما راقية شجية، وكلمات مهذبة، وأصواتاً نقية، فذلك لا يرفضه الإسلام - بل يحض عليه - طالما كان في إطار المبدأ الأخلاقي؛ أى طالما كان الهدف هو السمو بالإنسان ومشاعره وأحاسيسه ووجدانه، ودفعُ السامة والملل، والخروجُ عن ثِقَلِ المداومة على الجد.

**والحمد لله أولاً وآخراً
وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم**

سادس عشر : الملاحق

الملحق الأول

جزء من تعقيب الشيخ العلامة/ محمد رشيد رضا على رسالة
 باحث أرسل إليه ينتقد فيها - محتجا بحديث البخارى فى
 المعازف- بعض ما أفنى به
 سماحته فى موضوع الغناء والمعازف، والذي، لندرته ونفاسته
 وعدم المعرفة به، ننشر جزءً منه

يؤخذ من لسان العرب وغيره من المعاجم أن «العزف» يطلق فى اللغة
 على اللهو وعلى اللعب وعلى بعض الأصوات كالغناء والنواح والرعد
 والريح، وصوت الرمل إذا هبت بها الريح، وقيل إن هذا هو الذى كانت
 العرب تطلق كلمة «عزيف الجن» على ما يسمع منه فى الليل.

ويطلق بكثرة على الدف أو صوته، والعزيف: الصوت. قال فى
 اللسان: عزف يعزف عزفاً: لها، والمعازف: الملاهى، واحدها معزف
 ومعزفة. وعزف الرجل يعزف إذا أقام فى الأكل والشرب. وقيل: واحد
 المعازف: عزفة، على غير قياس، ونظيره: «مَلامح» و«مَشابه» فى جمع
 «شبهة» و«لمحة»، والملاعب التى يضرب بها يقولون للواحد والجمع:
 معازف، رواية عن العرب. فإذا أفرد المعزف فهو ضرب من الطنابير،
 ويتخذها أهل اليمن. وغيرهم يجعل العود معزفاً، وعزف الدف: صَوُّهُ.
 وفى حديث عمر أنه مر بعزف دَف فقال ما هذا؟ قالوا ختان، فسكت.
 العزف: اللعب بالمعازف، وهى الدفوف وغيرها مما يضرب به. وكل
 لعب عزف. اهـ المراد.

فمن تأمل هذه المعانى يعلم أنها هى التى كانت تراد من العزف

والمعازف فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم، ولم يصح نص بتحريم شىء منها، وكان أشهر آلات الملاهى فى ذلك العصر الدف، وقد ثبت فى السنن العملية والقولية إباحته واستحبابه فى بعض الأوقات كالعرس. وسائر آلات اللهو التى لم تكن فى ذلك العصر معروفة أو مشهورة يصح إطلاق لفظ المعازف عليها كما يصح إطلاق لفظ الخمر على المسكرات التى حدثت بعد عصر الوحي، وإن لم تكن تخطر هذه ولا تلك فى بال من يطلق اللفظ قبل وجودها.

ولو جاء فى الكتاب أو السنة نص صريح فى تحريم المعازف لكان أول ما يتبادر إلى فهم الصحابة منه تحريم ما كان ذائئاً فى عصرهم منه كالدف، ثم يلحق به غير الذائع وغير المعروف عندهم بعموم اللفظ إذا كان الوضع اللغوى يساعد على ذلك، أو بطريق القياس إذا اتحدت العلة.

وقد علمنا من عبارة لسان العرب أن تسمية العود معزفاً ليس متفقاً عليها. ولو كان المشهور من المعازف التى كانت فى عصره صلى الله عليه وسلم محرماً لورد النص عليه فى الكتاب أو السنة المشهورة لتوفر الدواعى على نقل ذلك واشتهاره، ولم يصح حديث مشهور ولا دون المشهور فى التنصيص على تحريم شىء منها؛ بل صح ما يدل على الإباحة كما يعلم أخونا الباحث المنتقد. واشتهر عن بعض كبار الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كرواة الصحيحين والسنن أنهم كانوا يبيحون الغناء والأوتار لا الدفوف فقط! وكان جمهور هؤلاء من أهل المدينة الذين هم أجدر الناس بمعرفة السنن المتبعة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم.

أما الحديث [حديث المعازف عند البخارى] الذى هو موضوع البحث والسؤال فليس نصا، ولا ظاهرا، فى إنشاء حكم تحريم المعازف، ولا خبرا بمعنى إنشاء ذلك، وإنما هو حديث آحادى فى الإخبار عن شىء يقع فى المستقبل : كالأحاديث فى أشرط الساعة وأماراتها الواردة فى سياق الكلام عن الساعة، أو فى مناسبات أخرى : كحديث أبى هريرة عند أحمد ومسلم : «صنفان من أهل النار لم أرهما بعد : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات، على رؤوسهن كأسنمة البخت، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»:

فهذا الحديث ليس إنشاءً لتحريم حمل السياط التى تشبه أذناب البقر (وهى التى نسميها الكرابيج) وضرب الناس بها، ولا لتحريم كل وصف من أوصاف النساء التى فيه؛ ولكنه يدل ضمنا على أن كلاً من الصنفين يتلبس بمحرم يستحق به عذاب الله تعالى، إن لم يكن فى جزئيات ما وصف به فى جملتها ومجموعها. ولا بد أن يكون لتلك المحرمات أدلة تدل عليها من شرع الله تعالى فى غير هذا الحديث.

فأنا أفهم حديث المعازف الذى نتكلم فيه كما أفهم حديث أذناب البقر: أفهم أن حديث أبى هريرة يبين حال رجال من الظلمة يحملون نوعاً من السياط يضربون بها الناس بغير حق؛ لأنهم أنشأوا لأنفسهم شريعة فى عقاب المذنبين إليهم بذلك:

فحملُ السياط التى تشبه أذناب البقر ليس محرماً؛ إذ لا دليل على تحريمه، وضربُ الناس بها إذا كان فى إقامة حد الله تعالى

على الوجه المشروع ليس محرماً أيضاً .. ولكن ضرب الكرابيج الذى كان معهوداً بمصر [أى أيام رشيد رضا] محرماً شرعاً؛ لأنه من الظلم المبين، وحُرْمته معلومة من الدين بالضرورة.

وكذلك النساء الكاسيات العاريات بما يلبسن من الشفوف التى تحكى ما تحتها من البدن، لا دليل فى الشريعة على تحريم هذا منه إذا فعلنه أمام أزواجهن فقط، ولك أن تقول مثل هذا فى سائر أوصافهن فى الحديث، ولكن وجد فى هذا العصر نساء يبرزن بهذه الصفات مع الأجانب، وقد فسدن وأفسدن بذلك كثيراً من الناس، فكل أفعالهن هذه محرمة بلا ريب.

وعلى هذا النحو ومثل هذا الفهم أفهم حديث أبى عامر أو أبى مالك: «ليكونن من أمتى قوم يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف»، معناه: سيوجد من أمتى قوم يغلب عليهم الجهل بالدين أو التأويل للنصوص حتى توافق أهواءهم، فيقعون فى الحرام معتقدين، جهلاً بالدين، أو تأويلاً للنصوص بأهوائهم، أنه حلال، كاستحلالهم الفروج بالمحلل من الطلاق الثلاث، وبالتسرى بالحرائر اللواتى يبيعهن آباؤهن أو يُختطفن من بلادهن، وكذلك يستحلون لبس الحرير الذى هو منتهى الزينة التى لا تليق إلا بالنساء باعتقاد أن المحرم منه ما كان حريراً خالصاً، وما يلبسونه مشوباً بقطن أو كتان - مثلاً - ، ويستحلون الخمر التى يستحدثونها بدعوى أن المحرم لذاته منها ما كان من عصير العنب، ولا يحرم من غيره إلا القدر المسكر الذى لا يميز شاربه السماء من الأرض - مثلاً - ، ويستحلون المعازف المستحدثة على

الوجه الذى بُين فى رواية الحديث الأخرى : «يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات»، والمراد بالمغنيات هنا : القيان المشار إليهن فى حديث على وأبى هريرة عند الترمذى فى الخصال الخمس عشرة التى يترتب عليها نزول البلاء بهذه الأمة قبل الساعة ومنها : «وظهرت القيان والمعازف وشربت الخمر» ؛ فالمراد من ذلك شىء لم يكن فى زمنه صلى الله عليه وسلم مع العلم بأن كل هذه المفردات كانت موجودة، وهو ما استحدثه بعض الفساق مع الجمع بين العزف والغناء وشرب الخمر، ويدل عليه قول بعض علماء اللغة فى تفسير القينة ؛ وهو أن المراد بها الجارية البيضاء التى تغنى للرجال فى مجلس الشرب.

فاقتران المعازف بالقيان وشرب الخمر هو المخبر عنه بأنه من أسباب حلول البلاء، وإن لم يُذكر ذلك فى كل رواية للحديث - وهو حديث واحد لا يعرف المراد منه إلا بعد معرفته كله - وكثيراً ما يكون الاقتصار على بعض ألفاظ الحديث سبباً لجهل المراد منه .

ومثله فى هذا الحديث : «وَأَطَاعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ وَأَدْنَى صَدِيقَهُ وَأَقْصَى أَبَاهُ» ؛ فإطاعة المرأة، وإدناء الصديق، ليس منكرًا فى الدين ؛ وإنما كان منكرًا باعتبار اقترانه بعقوق الأم وإقصاء الأب، أو إذا كان المقصود إطاعة المرأة وإدناء الصديق فى اتباع الهوى والمنكرات.

وجملة القول أننى أفهم الحديث الذى نحن بصدد البحث فيه كما أفهم أمثاله مما ورد فى أنباء المستقبل التى أخبر بها النبى صلى الله عليه وسلم، فأجزم بأنها ليست تشريعاً، وإنما هى إخبار بأشياء ستحدث بعده، فما دل منها على تحريم شىء، لا يُعرف فيه دليلٌ

على تحريمه، فلا بد أن يكون ما أخبر به صلى الله عليه وسلم سيقع على وجه محرّم، وأن يكون عنى به وقوعه على ذلك الوجه، كحديث الرجال الذين بأيديهم سياط كأذنان البقر وغيره.

فهذه الأحاديث لا يقع التعارض والترجيح بينها وبين نصوص الكتاب والسنة في التحليل والتحریم كما فعل الباحث؛ إذ جعل السنن العملية والقولية التى صحت فى إباحة المعازف والغناء مخصصة لعموم لفظ المعازف فى حديث: «ليكونن أناس من أمتى» كأنه هو الأصل فى تحریم ما ذكر، وكان النبى صلى الله عليه وسلم أراد بما سمعه وما أجازه وأقره أو ندب إليه من سماع الدفوف والغناء فى الوقائع المختلفة: تخصيص ذلك العموم، وجعل ما كان يقع فى عصره من عزف الناس وسماعهم بسائق الفطرة استثناءً من ذلك الأصل التشريعى العام.

ولا يفهم هذا الفهم ويقول هذا القول ذو ملكة عربية، إلا إذا حصر نظره فى تحكيم قواعد أصول الفقه فى أمرين، أحدهما: لفظ يدل على حرمة المعازف مطلقاً، وثانيهما: لفظ أو عمل يدل على إباحة بعضها، فهو يعد الأول بمعنى: «حرمت عليكم المعازف» أو «اجتنبوا المعازف».

أما إذا نظر فى أسلوب الحديث وسياقه الذى بيّناه وقارنه بأمثاله من الأحاديث، فإنه يجزم بما جزمنا به، ويعلم أن تحریم الشيء ابتداءً وجعله حكماً شرعياً لا يكون بمثل تلك العبارة، وناهيك بشيء من مقتضى الفطرة، عهد من الناس فى كل زمان ومكان. فلو أراد الشارع تحریم مثله لحرمه بنص صريح يبلغه جمهور الأمة، وتتوفر الدواعى

على نقله بالتواتر أو الاستفاضة.

فَعَلِمَ مما شرحنا أن هذا الحديث لم يقصد به تحريم ما ذكر؛ وإنما قصارى ما يدل عليه أنه سيوجد قوم يسرفون في ذلك إسرافاً مقترناً بالفساد، وبمنكرات قبيحة محرمة بنص الكتاب، كشرب الخمر وتهتك القيان، وأنهم يستحلون ذلك بعد معازفهم الإفسادية من قبيل المعازف التي أباحها الشرع لترويح النفس في بعض الأحيان، أو السرور بنعمة الله في أيام الأعياد والأعراس وقدوم المسافرين، من غير أن يقترن بها منكر من المنكرات المحرمة في الدين، كما يستحلون بعض الخمور بعدها من قبيل النبيذ المباح الذي هو نقيع نحو التمر والزبيب في الماء الذي لم يختمر فيصير مسكراً.

وما شدد من شدد من الفقهاء في إطلاق تحريم السماع إلا مثل هذه المفاصد التي فتن بها المغرمون به حتى صارت من لوازمه عندهم. وما أنكر عليهم من أنكر من المحدثين والفقهاء والصوفية إلا تعميم التحريم، وتكلف الاستدلال عليه بالآيات والأحاديث، ولم يسلم لهم دليل مما استدلوا به كما يُعَلِّم من الكتب المؤلفة في إباحته، من مثل :
نيل الأوطار، والإحياء وشرحه.

والقول الفصل أن الأصل في العزف والمعازف (ومنه الغناء واللعب) الحل. وأنه ورد في السنة ما يؤيد هذا الأصل كلعب الحبشة في المسجد وغناء الجوارى وسماع الدف والإذن به، وإن الحرمة تعرض لبعض ذلك، كما يعرض لبعضها الاستحباب، ولا يبعد أن تصل معازف الحرب إلى درجة الوجوب إذا كانت الحرب شرعية، فقد

ثبت بالتجارب المتعددة المفيدة للقطع أن معازف الحرب التي يسمونها «موسيقى [عسكرية ووطنية]» تنشط المقاتلين وتحفز همهم وتزيد في ثباتهم وإقدامهم وجرأتهم، وتزيل الشعور بالتعب والمشقة أو تخففه عنهم، كما يفعل الحداء بالإيل. فإذا كان الثبات والإقدام من الواجبات بنص قوله تعالى: ﴿فَأَثْبِتُوا﴾ [الأنفال ٤٥]، وبعموم الأدلة الأخرى، فقد تكون المعازف في بعض الأحيان داخلية في قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذا، وإن أصول دين الفطرة والشريعة السمحة، الثابتة بالنصوص القطعية، والمعلومة من الدين بالضرورة، أصل اليسر ونفي الحرج، وعدم تحريم شىء على الناس إلا لضرره، ورفع الإصر والأغلال عن الأمم التي كانت قبله، حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم علل أمره للحبشة باللعب في مسجده بإظهار هذه المزية في الإسلام.

أفندهم هذه الأصول الثابتة والقواعد الراسخة، ونستنبط من حديث آحادى روى بالمعنى فى سياق الإخبار عن المستقبل، وذكر بعض الرواة من ألفاظه وقيوده ما لم يذكره غيره، أن الأصل فى آلات اللهو أن تكون محرمة فى الإسلام، وإن وجدت بباعث الفطرة عند جميع الأمم، ولم تحرمها قبله الأديان الإلهية فى ملة من الملل، ثم نفرع عن هذا الأصل أن إباحة كل آلة منها تحتاج إلى نص من الشارع يخصص ذلك الأصل العام، إن لم يمكن تأويله وتطبيقه عليه كما فعل المشددون؟

كلا إن الأمر بالعكس كما تقدم، ولا سبيل إلى تحريم شىء من

ذلك بخصوصه، وإنما نجزم بحرمة ما فيه مفسدة ظاهرة من سماع الفُسَّاق وعزفهم الذي نراه في عصرنا مصداقاً للحديث^(١)، وبهذا الشرح نستغنى عن بيان رأينا في سائر مباحث هذه الرسالة. اهـ^(٢).

(١) قلتُ (يحيى) : تنبَّه هنا إلى أن رشيد رضا لم يُحرِّم غناء وموسيقى عصره، وإنما حرَّم منها «ما كان فيه مفسدة ظاهرة من سماع الفُسَّاق وعصرهم»، أي أنه حرَّم صورةً معينة ومخصوصةً من غناء وموسيقى عصره.

(٢) انتهى ما أردتُ نشره من تعقيب العلامة/ محمد رشيد رضا - مجلة المنار - عدد

رمضان ١٣٣٢ هـ .

الملحق الثاني

جزء من فتوى الأديب الفقيه الشيخ/ علي الطنطاوى رحمه الله فى حكم الغناء والموسيقى، ننشره لعرضه الجيد المُركَّز للقضية^(١)

١- من المحرمات ما استقبحة الشارع لذاته، كشرب الخمر والربا والزنا. ومنها ما حُرِّم لأنه يجر إلى المحرم، ككشف العورات والنظر إليها ما يجر إلى الزنا:

أ- والقسم الأول (وهو المستقبح شرعا لذاته) لا يجوز ارتكابه إلا فى حال الضرورة. والضرورة هى التى تكون مسألة حياة أو موت، أو وقوع أمر مكروه قد يستسهل فى سبيل دفعه الموت كهتك العرض.

ب- والقسم الثانى (أى الذى يشبه كشف العورة والنظر إليها) يجوز عند الحاجة التى تنزل منزلة الضرورة؛ كدفع المرض.

٢- والضرورة تقدر بقدرها، فمن غصَّ باللقمة ولم يجد لإساعتها إلا الخمر، جاز له أن يشرب بمقدار ما يدفع الغصة ويسيع اللقمة، لا أن يشرب القارورة كلها.

والحاجة مثلها، فالطبيب له أن يرى من المرأة ما يتوقف [التشخيص الدقيق والعلاج على النظر إليه أو لمسه، لكن ليس له أن يرى أو يلمس أكثر منه] مما لا يستدعى الأمر كشفه أو ائتمال الأيدى فيه، أما إذا استدعى فلا حرج].

٣- ولنأت الآن - بعد هذا البيان المختصر والمفيد إن شاء الله- إلى

(١) فتاوى علي الطنطاوى، ١/ ١٠٦-١١١، ط ١، ١٩٨٥م، دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة. مع تصرف قليل من قبلى - تعديلا وحذفا وإضافة- فى نص كلامه رحمه الله.

الغناء والموسيقى، هل السؤال عنهما باعتبارهما أصواتاً تُسَرُّ النفس بإيقاعها وتستميل الأذن؟
وبلفظ آخر: هل حَرَمَ الشرعُ سماعَ الأصوات المطربة المتناسقة لأنه استقبحها لذاتها؟

لا، فلو أن إنساناً جمع في بيته الطيور المغردة: البلابل والشحارير واستمع إليها فطرب لأصواتها، لمَّا كان في عمله محظور، فليس الغناء والموسيقى مما استقبحه الشرع لذاته.
لكن قد يطرأ عليهما التحريم من جهات:

• الأولى/ من جهة الكلام الذي يتغنى به فان كان فيه ما يمس العقيدة أو يضل عن سبيل الله أو يدعو إلى محرم أو ينفر من واجب أو كان فيه غزل مكشوف أو غزل بامرأة معينة معروفة: لم يجز. أما الغزل العفيف فلا مانع منه، وبم يتغنى الناس به إن لم يتغنوا بشعر الغزل؟ هل يكون الغناء بألفية ابن مالك في النحو؟!

• الثانية/ حال المغنى والسامع؛ تكسرا وتخثنا وسُكرا (من أحد الطرفين أو كليهما).

• الثالثة/ وقت الغناء فإن كان في وقت أداء واجب ديني أو دنيوي والغناء يشغل السامع عنه لم يجز.

• الرابعة/ مجلس الغناء فان كان فيه محرم كالخمر أو الاختلاط الماجن - لا المنضبط- بين الرجل والمرأة الأجنبية عنه لم يجز.

• الخامسة/ أثره في نفس سامعه. وهذا مقياس شخصي، فمن كان يعلم من نفسه أن الغناء والموسيقى يدفعانه إلى الحرام أو يصرفانه إلى

الحرام أو يصرفانه عن واجب : لم يجز له أن يسمع ؛ كالثياب العزب [الذى يعلم من نفسه أنه حين] يسمع الغناء الذى يصف لوعة العاشق وجمال المعشوق : يثير فى نفسه طاقةً ليس أمامه مصرف لها كما يكون أمام المتزوج ، فيفتش عن مصرفٍ حرام ، فيقع فيه ، أو يكتم هذه الطاقة فى صدره فتؤذيه وتضنيه وتصرفه عن مطالب العيش وأسباب الدراسة وما يحتاج إليه من عمل.

وهذا المقياس ينطبق أيضا على الألحان الموسيقية المجردة عن الكلمات ؛ فَرَبَّ لِحْنٍ يَسْمَعُهُ الْمَرْءُ : يُذَكِّرُهُ بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعَهُ فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَيَسَبِّبُ لَهُ التَّفَكِيرَ فِيهِ رَغْبَةً فِي الْحَرَامِ وَشَوْقًا إِلَيْهِ . وربما كان قد سمع اللحن فى مكان لا يَسْمَحُ الشَّرْعُ بِدُخُولِهِ . فَمَنْ دَفَعَهُ اللَّحْنَ إِلَى الْحَرَامِ : حَرَّمَ سَمَاعَهُ .

فما لم يكن فيه شئ من ذلك فهو على الإباحة الأصلية
 أما الوضع الحالى للمغنيين والمغنيات ، وما يقترن به من تكشف واختلاط ماجن ، وما ينفق فيه من جليل الأموال ، وما يكون لهؤلاء - على انحطاط خلق وسلوك الكثير منهم- من التقدير فى المجتمع والتقديم على أهل العلم [والفكر] والأساتذة [الكبار فى كل المجالات] ، فلا يجادل مسلم فى أنه خلل اجتماعى وإعلامى يمقته الإسلام .
 ٤- والاختلاف اليوم فى أمر الغناء والموسيقى ناشئ - فيما أرى- عن أن مَنْ يَقُولُ بِالْإِبَاحَةِ ، وَمَنْ يَذْهَبُ إِلَى الْمَنْعِ ، لا يتكلمان عن شئ واحد ، مع أن من الواجب قبل المناظرة تحديد موضوعها .
 فالذين يحرمون - فى الغالب - : يتكلمون عن [صورة معينة]

من الغناء والموسيقى فى عصرنا. ولا شك أنه على هذه الحال [وتلك الصورة المعينة] ممنوع غالبا لأنه يقترب بمحرمات، ويؤدى إلى محرمات، ويشغل عن واجبات، ويهدر أمولا الأمة أحوج إلى ريعها فيما هو أنفع لها وأجدى عليها منهما. وفتح المدارس للعلم وإعداد الجيش للدفاع أولى من الطرب بالغناء [ذلك الطرب الذى يُصرف فيه وعليه ملايين الجنيهات، فى عدم اكترات شديد بأولويات أمتنا]. والذين يبيحون : جميعهم يتكلم عن الغناء والموسيقى من حيث أنهما أصوات موزونة مطربة تسلى ولا تؤذى. ويضعون لهذه الإباحة حدودا ويشترطون لها شروطا. ومن حقق مسائل الاختلاف وجد - فى كثير منها - الأمر لفظيا لا حقيقيا.

الملحق الثالث

هل يجوز للمعاصرين الاجتهاد في الجرح والتعديل
والتصحيح والتضعيف؟^(١)

أولا

لقد شاع بين الناس أن النقد الحديثي يقوم على الإسناد والنظر فيما قرره النقاد الجهابذة من أحوال الرواة جرحاً أو تعديلاً لا غير، وهذا غير صحيح ولا دقيق؛ فالنقد الحديثي قد مر بعدة مراحل:

*** المرحلة الأولى: وتقوم على نقد المتن، وعلى أساسها تم الكلام**

(١) هذه الرسالة خلاصة رأى قديم لى فى ذات المسألة، لم أثبتة من قبل فى كراسة أو مقال.

نمّا هذا الرأى باطلاعى على ما سطره د/ بشار عواد معروف والشيخ/ شعيب الأرنؤوط فى مقدمتهما الهامة لكتابهما: تحرير «تقريب التهذيب لابن حجر»، (ص ١٨ - ٢٥)، ط ١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

ثم زبنا بالمدارسة والمطارحة والمناقشة والملاحقة مع أذى الفاضل العزيز د/ أيمن على صالح (مدرس الفقه وأصوله فى جامعة السلطان الشريف على ببروناي؛ وهو أردنى نابيه) والزميل العزيز الفاضل أ/ فؤاد يحيى الهاشمى (طالب دكتوراه فى العلوم الشرعية بالملكة العربية السعودية؛ وهو سعودى فاضل؛ بينى وبينه وُد واتفاق واختلاف) .. فكان هذا الذى بين يديك - أيها القارئ الكريم - طرحة مصفى سائعا للشاربين - إن شاء الله -.

ولا أعلم أحدا - فى حدود علمى - قد انتهى إلى ما انتهيت إليه فى هذا الملحق (من جواز اجتهاد المعاصرين فى الجرح والتعديل) إلا أربعة - وإن لم يكن بذات التأصيل والتفصيل والبيان، مع استفادتى وتفتحى واستدراكى وزيادتى تأصيلا وتغيرعا على من سبق ذكرهم - : د/ بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط، ود/ أيمن على صالح، والفقيه إليه تعالى كاتب هذه السطور.

ملحوظة: دائما ما أهتم بتاريخ وتأريخ الأفكار وأوقات بزوغها ونشأتها ونموها واكتمالها؛ حتى نعطى لكل ذى حق حقه، وحتى ننسب الفضل لأهله ولا نُبْحَسُهُمْ إياه.

فى الرواة جرحا وتعديلا، وهى مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثانى الهجرى على وجه التقريب، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرد بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متون الأحاديث المروية، والأحكام المتصلة بها؛ بعرضها على القرآن الكريم والثابت عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فترد عائشة مثلا على أبى هريرة وابن عمر وأبيه، ويرد عمر على عائشة و فاطمة بنت قيس، وهلم جرا، ويظهر ذلك فى العديد من الأحاديث التى ساقها البخارى ومسلم فى «صحيحهما»، وكذلك ما أورده الزركشى فى كتابه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، وغير ذلك كثير.

* المرحلة الثانية : وهو طور التبويب والتنظيم، وجمع أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال دراستها، ويتبدى ذلك فى الأحكام التى أصدرها سادتنا وأئمتنا الكبار : على ابن المدينى، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخارى، ومسلم، وأبو داود، وأضرابهم.

لكن، كيف نفسر كلام كبار علماء الجرح والتعديل ممن عاشوا فى المئة الثالثة (٢٠٠ - ٣٠٠ هـ) فى رواة لم يلحقوهم من التابعين ومن بعدهم، ولم يؤثر فيهم جرح أو تعديل ممن عاصروهم ؟ هذا ليس له إلا إجابة واحدة لا ثانى لها، هى : أن نقادنا الكبار لم يصدرُوا أحكامهم على هؤلاء الرواة إلا بعد جمع حديثهم وتفتيشه.

مثال ذلك :

قول البخارى (ت ٢٥٦هـ) فى إبراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة

الأشهلي المدني (٨٣-١٦٥هـ) : منكر الحديث. وقول أبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) فيه : شيخ ليس بقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث. وقول النسائي (ت ٣٠٣هـ) فيه : ضعيف^(١).

فهؤلاء العلماء الثلاثة لم يدركوه، بله أن يعرفوه عن قرب، ولا نقلوا عن شيوخهم أو شيوخ شيوخهم ما يفيد ذلك (إذ لو فعلوا لصرحوا بذلك وأخبروا به)، فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال؟ بين أنهم جمعوا حديثه ودرسوه، وأصدروا أحكامهم اعتمادا على هذه الدراسة.

ومثال ذلك أيضا - على نحو أبين وأجلى-:

قول ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي: «سألت أبي عنه، وعرضت عليه حديثه، فقال: لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب»^(٢).

وقوله في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز: «سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه، فقال: حديث صحيح»^(٣).

وقول أبو عبيد الأجرى في مسلمة بن محمد الثقفي البصري: «سألت أبا داود عنه، قلت: قال يحيى (يعنى ابن معين): ليس بشيء؟ قال (يعنى أبو داود): حدثنا عنه مسدد، أحاديثه مستقيمة. قلت: حدث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: إياكم والزنج، فإنهم خلق

(١) تهذيب الكمال للزبي، ٤٣/٢، ط مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ الترجمة رقم ٥.

(٣) المرجع السابق، ٢/ الترجمة ١٧٠.

مشوه. فقال (يعنى أبو داود): من حدث بهذا فاتهمه^(١)! والخلاصة أن هذه المرحلة هي المرحلة الأخطر، والأكثر أهمية، في تاريخ الجرح والتعديل، وهي التي - مع لاحقتها التي سيأتي الحديث عنها- ينبغي أن تُتَّبَع اليوم، لا سيما في المختلف فيهم - أو المشكوك في أمرهم لأى سبب علمي استدعى ذلك الشك-، إذ يتعين جمع حديثهم، ودراسته من عدة أوجه - كما فعل الصحابة في المرحلة الأولى، والنقاد الكبار في المرحلتين الثانية والثالثة، كلٌّ قَدَر طاقته وبحسب وَسْعِهِ- كآلاتي :

• أولها : أن يُنظر في الراوى هل تفرد بمجمل ما يرويه أم تابعه عليه غيره.

• والثانى : المقارنة بين مجمل رواياته تلك وروايات من تابعه عليها من الثقات المتفق على توثيقهم.

• والثالث : أن يُعرَض مجمل حديثه على القرآن الكريم والثابت المتفق على ثبوته عن رسول الله - إذ القرآن وصحيح السنة متونٌ صحيحةٌ وقواعدٌ كلية لا يمكن أن يأتى عن رسول الله ما يخالفها- فإن خالفتها/صادمتها كان ذلك علامة على ضعف الراوى أو كذبه.

وبهذه الأوجه الثلاثة كلها يتبين لنا مدى ضبط الراوى وإتقانه، ومدى استقامة حديثه أو اضطرابه أو نكارتة. ومن ثم، نقبل منه بعد ذلك ما قد يتفرد به إذا لم تقم شواهد أو أمارات خارجية على ضعفه؛ كمخالفة القرآن وصحيح السنة، أو مصادمة قواطع العقل المؤمن، أو

(١) تهذيب الكمال للمزي. ٢٧ / ٥٧٤ .

مصادمة الواقع المحسوس، أو أن يكون هذا الراوى ممن يحدث عن، أو يرجع إلى، أصولٍ - أعنى مما هو مكتوب عنده- ولا يوجد ذلك الحديث فى أصوله - مما يدل على وهمه فى التحديث به- ، أو غير ذلك من أوجه فن علل الحديث - وهو أدق وأخفى أبواب التصحيح والتضعيف، لا يقوم به إلا ناقد خبير- .

* المرحلة الثالثة: الجمع بين «أقوال المتقدمين فى الرواة» و«جمع حديث الراوى وسبره وإصدار الحكم عليه»، كما نراه واضحا عند علماء القرن الرابع الهجرى مثل ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) وابن عدى الجرجانى (ت ٣٦٥هـ) والدارقطنى (ت ٣٨٥هـ).

انظر فى كتاب ابن عدى «الكامل فى ضعفاء الرجال» تراه يورد أقوال النقاد المتقدمين فى صدر الترجمة، ثم يفتش حديث الرجل؛ فيجمع حديثه، ويسوق منه أحاديثه المنكرة، أو ما أنكر عليه، أو الأحاديث التى ضعفه البعض من أجلها؛ فيدرسها ويبين طرقها - إن كانت لها طرق أخرى- ، ثم يصدر حكما فى نهاية الترجمة يبين فيه نتيجة دراسته هذه، ويعبر عن ذلك بأقوال من مثل : «لم أجد له حديثا منكرا»، أو «لا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة»، أو «هذه الأحاديث التى ذكرتها أنكر ما رأيتُ له»، أو نحو ذلك من الأقوال والأحكام التى تشير إلى أن الأساس فى الحكم على أى شخص جرحا أو تعديلا هى الأسانيد التى ساقها والمتون التى رواها، لا مجرد ما قاله أهل الجرح والتعديل - على عظمتهم وجليل عملهم ودقة الكثير من أحكامهم- . وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحد

قبله، لكنه وجد لهم أحاديث استُنكِرت عليهم لمخالفتهم ما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون (أى ما هو ثابتٌ روايةً ودرايةً)، وهو ما يُعبرُ عنه بعدم متابعة الناس له عليها، أو أنها غير محفوظة، نحو قوله فى ترجمة سعد بن سعيد بن أبى سعيد المقبرى بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة: «ولسعد غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أنى ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبى هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها»^(١).

وههنا تنبيه هام - يشمل المرحلتين الثانية والثالثة - ، وهو أن عملية التصحيح والتضعيف والحكم على الرواة اجتهادية رأساً .. بل الحكم على الرواة فى كثير منه - إن لم أقل فى غالبه - لم يُبنَ على «الاستقراء التام»، وإنما على «الاستقراء الناقص/غير التام» .. والأحكام الصادرة عن الأئمة النقاد - كما يتضح لكل ذى عينين إذا نظر فى كتب الرجال والجرح والتعديل - تختلف باختلاف ثقافتهم، وبيئاتهم والمؤثرات التى أحاطت بهم، وقدراتهم العلمية والذهنية، وبحسب ما يترأى لهم من حال الراوى تبعاً لمعرفتهم

(١) وكذلك قال ابن حبان متحدثاً عن سعدٍ هذا : «يروى عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا تشبه حديث أبى هريرة يتخايل إلى المستمع لها أنها موضوعة أو منقولة أو موهومة، لا يحل الاحتجاج بخبره». المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، ١/ الترجمة رقم ٤٦٨، ط ١٣٩٦هـ، دار الوعى - حلب .

وابن حبان وإن كان يتساهل فى التوثيق، فإن أحكامه واستقراءاته الواردة فى كتابه «المجروحين» تضعه فى مصاف كبار النقاد بارتياح؛ إذ يذكر فيها الجرح مفسراً معللاً بعد جمع واستقراء وسبر. ابن حبان إذا جرح، رأيتُه - فى الأعم الأغلب - يتفجر علماً.

بأحاديثه ونقدهم مروياته، وتَبَيَّنَ فيهِ قوَّةُ العَدَالَةِ أو الضَّبْطِ أو الضعفَ فيهما، ولذلك قد يختلف - كما رأينا ونرى - كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوى الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعف هذا حديثا، وهذا يصححه، ويرمى هذا رجلا من الرواة بالجرح، وآخر يعدله، وهذا يعنى - بما لا يدع مجالا للشك - أن التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل: من مسائل الاجتهاد التى يجوز أن تختلف فيها الآراء.. ألم تر كيف يضعف بعض النقاد راويا بسبب غلط يسير وقع فيه لا وزن له بجانب العدد الكثير من الأحاديث الصحيحة التى رواها؟!.. ألم تجد يوما من وثق راويا على الرغم من كثرة أوهامه وأخطائه؟!.. ألا يدل ذلك - وغيره كثير - على ما أشرنا إليه؟!!

* المرحلة الرابعة: التأكيد على نقد السند استنادا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد جمعهم لها والموازنة بينها، ووضع القواعد الخاصة بهذا الأمر - بما تجده فى كتب المصطلح -، فصححوا الأحاديث التى اتصل إسنادها برواية الثقات العدول وخلصت من الشذوذ والعلّة، وحسنوا الأحاديث التى اتصلت أسانيدها واختلفت النقاد فى واحد أو أكثر من رواتها، وضعفوا الأحاديث التى لم تتصل أسانيدها أو ضعّف واحد أو أكثر من رواتها، على اختلاف بينهم بين متشدد ومتساهل بحسب مناهجهم التى ارتضوها، وما أداهم إليه اجتهادهم. وقد ظهر هذا الاتجاه - على وجه التقريب - منذ القرن الخامس فما بعده (أى ٤٠٠ هـ وما بعدها).

* المرحلة الخامسة : وهى المرحلة التى سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم - على قلتهم- فى العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا، وهى التى تعتمد أقوال المتأخرين فى نقد الرجال، ولا سيما الأحكام التى صاغها الحافظ ابن حجر فى «التقريب» حيث صار دستوراً - لا يُنقَض ولا يُنتقد!- للمشتغلين فى هذا العلم، فيحكمون على أسانيد الأحاديث استناداً إليه، ولا يرجعون - فى الأعم الأغلب - إلى أقوال المتقدمين، ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون بإطلاق تصحيح المتأخرين وتضعيفهم للأحاديث - مثل الحاكم، والمنذرى، وابن الصلاح، والنووى، والذهبى، وابن كثير، والعراقى، وابن حجر، وأضرابهم -، مع تساهل غير قليل عند بعضهم مثل الحاكم. وبعد هذا البيان المركز نقول:

ثانياً

نعم، لا يجوز التعامل والتفذلك والقول بالخرص والأوهام، ولكن لا يجوز كذلك التسليم المطلق للسابقين، حتى فى التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل - مع حفظ الود والفضل والأدب والتقدير لهم فى كل مقام- لأن العلوم فى كل المجالات تتنامى وتتطور ويبنى فيها اللاحق على السابق، إن فى العمق والشمول، أو فى الاستدراك والتأصيل، أو فى الصياغة والترتيب.

والقول - بعد هذا البيان الذى لا يخالف فيه صاحب عقلٍ سوى - بأن العلوم الدينية وحدها هى التى تتراجع؛ إذ السابق لم يترك لللاحق شيئاً ولا مجالاً ولا متنفساً، وليس للمُحدِّثين إلا تلمس آثار أقدام السابقين للسير

على هداها، وإلا ضلوا الطريق، وأضلوا الناس، وأحدثوا في دين الله!!
نعم، الأقدمون لهم فضل السبق، ولكن المتأخرين لديهم مزية
الإحاطة - نظرا وتأصيلا وتحليلا ونقدا -، لا سيما في التصحيح
والتضعيف والجرح والتعديل؛ فمع انتشار الطباعة والفهرسة
والحواسيب، أصبح بالإمكان في يوم إنجاز ما كان يقضى فيه المتقدم
شهرًا!

والمشكلة في جوهرها ليست في ضعف إمكانيات المحدثين، ولا في
قدر العلم وكثرته وتطوره على مدى السنين، وإنما في قلة عدد النابهين
والنابعين المشتغلين بالعلوم الشرعية والمتفرغين لها حق التفرغ،
أليس أكثر المشتغلين بها اليوم أنصاف متعلمين، وأنصاف علماء،
ومتسلقون! أكثرهم يدور في التصنيف بين المتردية، والنطيحة، وما
أكل السبع!

ولندلف الآن من هذه الديباجة إلى هذا السؤال المفصلي : كيف كان
يحكم علماء الجرح والتعديل على أناس لم يعاصروهم - أو عاصروهم
ولم يلتقوا بهم أو يعاشروهم- بالضعف والوهن، أو بالعدالة والضبط؟
من المؤكد - كما شرحنَا من قبلُ وكما سيأتى كذلك- أنهم كانوا
ينظرون في روايات هؤلاء، ويعرضونها على روايات الذين اشتهرت
عدالتهم وضبطهم، وعلى معانى القرآن وما ثبت من السنة، ومن
خلال المقارنة يظهر لهم من هو ثقة؛ يوافق الثقات في غالب روايته
ولا يأتي بما يخالف القرآن وصحيح السنة، ومن هو ضعيف؛ يُغرب
ويزيد وينقص و/أو يأتي بما يخالف القرآن وصحيح السنة .. هذه

الطريقة هي عمدتهم فى الجرح والتعديل .. فإذا كان ذلك كذلك، ألا نستطيع أن نسلك السبيل نفسه اليوم فى الرواة (لا سيما المختلف فيهم عند علماء الجرح والتعديل، أو المشكوك فيهم من قبلنا؛ لدواعٍ استدعت ذلك الشك) فنجمع ما نستطيع جمعه من روايات أثبات الثقات التى تصح نسبتها إليه، ثم نعرضها على روايات الأثبات الثقات وعلى القرآن وصحيح السنة، ثم ننزل كل راو المنزلة التى يستحقها؛ تبعاً لموافقته ومخالفته وتفرد، سيما أن هذا الأمر - فى عصرنا هذا، ومع وجود الحاسوب، وتوافر كم هائل من كتب الحديث ومسانيده والعلل والرجال والجرح والتعديل - أيسر وأسرع وأدق مما كان عند المتقدمين، وأنى لأحدهم أن يتيسر له ما تيسر لنا الآن؟! إنه أمر تنقطع دونه الأعناق منهم، وتفنى أعمارهم فى سبيله دون تحصيله على الوجه الذى وقع لنا، فالحمد لله على فضله وتيسيره، ونسأله أن يوفقنا إلى شكره عليها بحسن توظيفها واستغلالها، كما نسأله ألا نجحد نعمه تلك بالهجران لها ومحض التقليد لسابقينا لمجرد أنهم قد سبقونا إلى قول ما قالوا!

وإذا انتهينا - بناءً على ما سبق - إلى نتيجة تخالف قول الجراح أو المعدل المتقدم، أخذنا بما انتهينا إليه، وعزونا ما قاله الناقد المتقدم إلى نقص استقرائه؛ فإنه ليس بمعصوم، وكلامه لم ينزل من السماء. نعم، ليس كل استقراء منا - نحن المعاصرين - سيكون استقراء تاماً لا يند عنه شىء - كما لا يجوز أن يدعى مثل ذلك فى أعيان كافة الأحكام التى أصدرها المتقدمون فى حق الرواة -، لكن الأول لا

يعنى إجازة التشنيع على ما أَدْعُو إليه (إذ مَنْ سيفعل، لم يضعْ بعدُ رأينا هذا على منضدة التشريح العلمى؛ تحقيقا ودراسة واشتغالا، أو هو ممَّنْ لم تشغله هذه المسألة من قبل، فنبهه طرْحُنًا هذا على ضرورة دراستها علميا، ومَنْ كان هذا وصفه لا يجوز له النقد، بله التشنيع!)، والثانى لا يعنى أن نرمى كلام نقادنا فى البحر أو أن نضرب به عرض الحائط، بل الواجب هو المزاوجة، والموازنة، والاستفادة من الأئمة النقاد الجهابذة - كما سبق البيان فى «أولا»- . لم أقل - ولا يجوز لى ذلك- : «نلغى كلام النقاد»، كيف ذلك وإنما انبنت آراؤهم - فى كثير منها- فى الرجال على المنهج العلمى الاستقرائى، كلُّ بحسب وسعه وطاقته!؟

نعم، هناك قضايا فاتت، لها رجالها الذين انصرموا، وأخرى انقضت، لا يجوز لنا فيها إلا التسليم بما يقوله النقاد الجهابذة بعد التأكد من صحة نسبة أقوالهم إليهم - من مثل: معرفة تاريخ ميلاد ووفاة الرواة، أو اختلاط أحدهم من عدمه، أو قبوله الثقليين من عدمه، أو معرفة أنه كان يحدث من كتبه، أو معرفة وقوع الدس فيها من قِبَل بعض الموضوعين والمتلاعبين فى غفلة عنه - وما يستتبع ذلك من دلالات-، أو احتراق كتبه ذاتها - وما يستتبع ذلك من دلالات-، أو عدم خروجه من بلده إلى غيرها، أو حكاية مواقف ما ذات أهمية أو دلالة واجبة التوظيف حين سبر أحاديث الراوى، إلى غير ذلك من الأمور الفنية الدقيقة التى لا تُحصَى، والتى، فى ذات الوقت، لا منفذ لنا إليها إلا من خلال الرواية؛ أى من خلال ما يخبرنا به

أثمتنا ومتقدمونا العظام - ، ولكن هذا شيء ، وإعمالنا للمنهج العلمي في جمع وسبر وفحص أحاديث الرواة - مع الاستعانة الواجبة ، بل اللازمة ، بما أخبر به سادتنا المتقدمون من الأمور الفنية السابق الإشارة إلى بعضها - شيء آخر .

وليس الإمام ابن عدي - كما ذكرنا من قبل - عنا ببعيد ، فهذا كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» خير شاهد على ما أدعو إليه وأنادى به .

وليس الدارقطني - كما ذكرنا من قبل - عنا ببعيد ، فهذا كتابه «علل الحديث» خير شاهد على ما سبق .

نعم ، أين أمثال ابن عدي والدارقطني وابن حبان !؟ هم أقل القليل ، لكن لا يمنع ادعاء قلة هم من انعدام وجودهم ، كما لا يمنع من وجوب إيجاد أمثالهم ، كما لا يمنع من الأخذ بنتائج من سار على دربهم - وهو عينه منهج نقاد الحديث وجهابذته في كل زمان ومكان - .

أنا لا أدعو إلى الهدم ، وإنما إلى نقد ما يستحق النقد ، بل - إن شئت الدقة في التعبير - : أنا أدعو إلى ألا يبخسنا أحد حقنا في أن نخالف المتقدمين إذا ظهر لنا ما يستدعي المخالفة ، وإلى أن نغربل ما يستدعي الغرابة من أقوالهم في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتضعيف ، على وفق ذات الأصول التي بنوا عليها ؛ إذ هي عندنا - بعد إعمال العقل فيها تأملا وفحصا - أصول صحيحة في نفسها لا مطعن فيها ولا ملحظ عليها .

فمعلوم عند الجميع أن من المنهجية العلمية التي لا تقبل الجدل :

عدمُ قَبُولِ القولِ دونِ برهانٍ ، ف «البَيِّنَةُ على من ادعى» ، و«قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» ، وهذا يَصُدَّقُ على كلِّ العلومِ ، فلماذا يُسْتثنَى الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف ؟! ولماذا يجب علينا ألا نقبل قول كل قائل من غير دليل ، إلا قولَ علماء الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف ، فإن التسليم له - ولو كان مبنيًا على غير دليل ، أو حتى على دليل لم نَتَبَيَّنْهُ - لا مناص منه !

نعم ، النقاد لا يوثقون أحدا - أو : هذا هو المُفترض - حتى يطلعوا على عدد من مروياته صحيحة النسبة إليه ، فإذا وجدوها مستقيمةً : وثقوه (وهؤلاء هم الثقات الأثبات الحُفَاطُ الجبال الجهابذة) وصححوا حديثه وقبلوا ما يتفرد به عن يروى عنه - ممَّا لم يشاركه غيره في روايته - ، وإذا وجدوا أكثرها مستقيمة صحيحةً مع خطأ نادر أو قليل فيما يرويه : تَرَجَّحَ/غَلَبَ على الظن أن الاستقامة والإتقان مَلَكَتْهُ له ، حكموا له بمثل ما حكموا لسابقه - فإن الوهم والخطأ لا يسلم منه أحد ، إذ ليس هناك بشرٌ معصوم - (وهؤلاء هم الصُدُوقُونَ الوَرَعُونَ الثقات الأثبات) ، وإذا وجدوا الخطأ والوهم والغلط والسهو كثيرا أو غالبا : حكموا عليه باللين والضعف والغفلة - أو بالترك مطلقا؛ كل بحسبه - ، وتركوا الاحتجاج بحديثه ، وإنما يكتبوا من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب والحكمة.. وهكذا وهكذا.

وهذا يعنى - كما أوضحنا من قبل - أنَّ جل الاعتماد إنما هو على الجمع والسبر والمقارنة .. فاستبان بهذا أن طريق معرفة حال الراوى تحتاج إلى اطلاع واسع على مرويات الرواة وأسانيدهم .. إن اعتبار

الروايات والموازنة بينها هو روح منهج النقد عند المحدثين والمركز الأساس فيه.

فإذا كان هذا هو منهج النقاد، ولكنهم - في الأعم الأغلب، أو قل: في كثير من الأحيان - لم يُفصّلوا بالبيان وذكر البرهان في كل راو، فلماذا لا يجوز لنا الآن أن نقوم بهذا العمل؟

قد يقال إن النقاد الأوائل اطلعوا على روايات كثيرة لم تصل إلينا، وعليه فاستقراؤهم صحيح تام واستقراؤنا ناقص.

وهذا الكلام يبنى على دعوى أن أكثر الروايات والأحاديث فقدت ولم يصل إلينا، وهذا محل نظر؛ لأنه يتنافى مع أصل حفظ السنة - التي هي بيانٌ للكتاب، وما كان الله ليُضيع بيان كلامه، أم تراه يفعل؟! إذن لنسبّت إليه عدم الحكمة، تعالى الله عن ذلك وتقدس!

ولو سلمنا بتلك الدعوى المتهاففة، فلا حجة علينا بما لم يصل إلينا، وإنما الحجة فيما وصل إلينا ووقفنا عليه.

ثم، ما المانع من النظر فيما وصل إلينا من روايات الراوى وأحاديثه؛ إن ما سنحصّله في هذا - بعد تدوين السنة، وبعد وجود الطباعة التي ألقت إلينا بأطنان من كتب الحديث والمسانيد والعلل والرجال، وبعد اختراع الحاسوب وما يوفره من وقت وجهد - أكثر مما كان يحصله آحاد النقاد في كل راو من قبل، وهذا كاف - وزيادة - في توفير أرضية استقرائية متينة نبنى عليها - بالسبر والمقارنة والموازنة - حكمنا على الرواة.. بل أكاد أقول بعلو كعب استقراؤنا المنتظر على استقراؤهم، ومن ثم، أحكامنا على أحكامهم!

ثم إن دعوى «شمولية» استقراء آحاد النقاد لرويات كلِّ راوٍ تحتجُّ إلى تدليل، ولا يكفي ذكر مثال أو مثالين - أو حتى عشرة أو مئة - من استقراء ناقد ما لرواياتِ راوٍ ما، إذ المطلوب إثبات وقوع هذا من كلِّ النقاد في كل الرواة، وهذا مستحيل أو يكاد.

سَلَمْنَا - جدلاً أو حقاً - أن قول علماء الجرح والتعديل مُسَلِّمٌ لا نقاش فيه ولا حاجة إلى بيان براهينه، فهذا يمكن إمضاؤه في التطبيق - بل يجب، أكاد أقول - فيمن اتَّفَقُوا على توثيقه أو تجريحه (إذ صدور الاستقراءات غير التامة من قِبَل نقادٍ - موثوقٍ فيهم بالطبع - مختلِفي البيئات والثقافات والأوضاع والمناهج والعلم، وانتهاءها إلى ذات النتيجة، يفيد الظنَّ الغالبَ المُقَارِبَ للقطع على أقلِّ تقديرٍ)، لكن ماذا نفعل فيمن اختلفوا فيه ما بين مُجَرِّحٍ ومُوثِّقٍ، وهو كثير كثير؟:

• أنصنَّفُ النقادَ إلى متشددٍ ومعتدلٍ ومتراحٍ، ونوازن بين آرائهم في ظل هذا التصنيف غير الموضوعي في مجمله؟ ما هي المعايير الموضوعية لهذا التصنيف - دون الاعتماد الكلي على الثقة العمياء بأقوال المتأخرين كالإمام الذهبي والحافظ ابن حجر وأضرابهم -؟! لن تجد في ذلك برهاناً إلا فيما يُذكَر - بحق - من تساهل ابن حبان وأضرابه في توثيق الرواة وتصحيح الأحاديث.

• أم نأخذ بقول الجراح ونقدمه على قول الموثق كما ذكره في قواعد الجرح والتعديل؟ ولماذا يُقدِّمُ استقراءُ الجراح على استقراء الموثِّق؟ هذا في «العدالة» مقبولٌ؛ لأن الجراح ربما اطَّلع على ما لم يطلع عليه الموثق، أما في «الضبط» فاستقراءُ الجراح والموثق كلاهما يتكافأ أو يكاد

– إلا فيما ينص عليه النقاد من كونهم قد جمعوا الكثير أو جمعوا كذا وكذا- ؛ لأن «الضبط» نسبي يعتمد على «مقدار» ما «جَمَعَ» الموثق والجرح من روايات الراوى و«سبّراه»، فإن كان المجموع كبيراً، كان الحكمُ أقربَ إلى الصواب، وإن كان قليلاً كان الحكمُ أقربَ إلى الخطأ – بغض النظر عن نوع الحكم جرحاً أو توثيقاً. نعم هناك من الأخطاء ما لا يُغتفر لو ثبت وقوعه من قِبَل الراوى ولو مرةً واحدة. ولكن ليس هذا بشائع ولا غالب – . وههنا، أتى لنا أن نقف على «قدر المُستقرأ» عند كل ناقد بعينه؟ ولماذا لا يحق لنا أن نقوم نحن بهذا الاستقراء؟ ثم، لماذا لا نُفَعِّل الاجتهاد الجماعى فى علم الرجال والجرح والتعديل؛ وكيفيته أن نحصر الرواة المختلف فيهم، ثم نجتمع مرويات كل راة منهم، ثم نجتمع روايات الثقات – المتفق على توثيقهم – لنفس تلك الأحاديث، ثم يتولى المعاصرون من المتخصصين فى الحديث وعلومه، كلُّ بحسب وسعه، المقارنةَ وعدَّ الأخطاء والأوهام والموافقات والتفردات، ويُعطى كلُّ راءٍ نسبةً فى الضبط – بالنظر إلى مجموع أخطائه مقسوماً على مجموع رواياته – . ولا يُشترطُ أن يقومَ عالمٌ واحدٌ بهذا الأمر، بل يمكن أن ينظر عالمٌ فى راءٍ واحد فقط، ويخرج بعد ذلك بنتيجة. وغيره يفعل فى غير الراوى الأول.

نحن جد محتاجون إلى هذا، سيما فى الرواة المشكل أمرهم، والمستعر حولهم الخلاف، حتى الآن، وأكثر – إن لم أقل : كل – ما صُنِّفَ فيهم من قِبَل المُحدِّثين، هجوماً عليهم وجرحاً، أو دفاعاً عنهم وتوثيقاً، إنما اعتمد منهم النقل عن النقاد، لا استقراء روايات الراوى وسببها من

جديد، بل لم يخطر على بال أحدٍ منهم ذلك، وإلا لأشار إليه!
وختاماً، أرجو ملاحظة أنى لا أَدْعُو إلى اطراح ما قاله النقاد، وإنما
إلى البناء عليه ببيان براهينه الاستقرائية التي سكتوا عن بيانها
كثيراً - إذا احتاج الأمر لذلك- ، وإلى إعادة النظر فيمن اختلَفَ فيه
من الرواة، لا فيمن اتَّفَقَ على توثيقهم أو جرحهم .. اللهم بلغت ..
اللهم فاشهد!

المصادر والمراجع^(١)

- ١- إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع للشوكانى، ضمن كتاب (الفتح الربانى فى فتاوى الإمام الشوكانى - ١٢ مجلدا)، تحقيق/ صبحى حلاق، ط ١٤٢٣هـ، مكتبة الجيل الجديد - صنعاء
- ٢- أحكام الغناء والمعازف وأنواع الترويح الهادف، د/ سالم على الثقفى، ط ١، ١٩٩٦م، دار البيان - القاهرة
- ٣- إحياء علوم الدين لأبى حامد الغزالى، الجزء الثانى، كتاب السماع
- ٤- الإسلام والفنون الجميلة، أستاذنا الجليل د/ محمد عمارة، ط ٢، ٢٠٠٥م، دار الشروق - القاهرة
- ٥- إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان لابن قيم الجوزية، الجزء الأول.
- ٦- إيضاح الدلالات فى سماع الآلات، عبد الغنى النابلسى، تحقيق/ أحمد راتب حموش، ط ١٩٨١م، دار الفكر- دمشق
- ٧- تحرير «تقريب التهذيب لابن حجر»، د/ بشار عواد معروف وشعيب الأرئوط، ط ١، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة - بيروت
- ٨- تحرير المرأة فى عصر الرسالة، عبد الحلیم أبو شقة، الجزء الثالث، ط ٦، ٢٠٠٢م، دار القلم - القاهرة
- ٩- تحريم آلات الطرب، محمد ناصر الدين الألبانى، ط ٢،

(١) لن نأتى على ذكر المعلومات التفصيلية الخاصة بأسماء الكتب؛ لشهرتها وتوافرها وتعدد طبعاتها وسهولة الرجوع إليها.

- ٢٠٠١م، دار الصديق بالسعودية ومؤسسة الريان ببيروت
- ١٠- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق د/ بشار عواد معروف، ط مؤسسة الرسالة - بيروت
- ١١- الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى، تحقيق/ عبد الرحمن المعلمى اليمانى، ط دار الكتب العلمية - بيروت (مصورة) عن ط ١٩٥٣م، نشر/ دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند)
- ١٢- حكم الغناء والمعازف فى الفقه الإسلامى، د/ عبد الفتاح محمود إدريس، ط ٢، ١٩٩٤م، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة
- ١٣- خلق أفعال العباد للإمام البخارى، تحقيق/ عمرو عبد المنعم سليم، ط ١، ٢٠٠٣م، دار ابن القيم بجدة ودار ابن عثمان بالقاهرة
- ١٤- الرخصة فى الغناء والطرب للحافظ الذهبى، تحقيق د/ كمال الجمل، ط ١٤١٩هـ، دار الكلمة - المنصورة
- ١٥- رسالة فى الغناء الملهى : مباح هو أم محظور؟، ابن حزم، منشورة ضمن الجزء الأول من (رسائل ابن حزم)، تحقيق د/ إحسان عباس، ط ١٩٨٠م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت
- ١٦- الغناء والمعازف فى الإعلام المعاصر، د/ محمد المرعشلى، تقديم د/ وهبة الزحيلي، دار المعرفة - بيروت
- ١٧- الغناء والموسيقى حلال أم حرام؟، د/ محمد عمارة، ط ١، ١٩٩٩م، نهضة مصر - القاهرة
- ١٨- الفتاوى، للإمام/ محمود شلتوت، ط ٩، ٢٠٠٩م، دار الشروق

- القاهرة

١٩- فتاوى الشيخ/ على الطنطاوى، ط ١، ١٩٨٥م، دار المنارة -

جدة

٢٠- فتوى الشيخ/ محمد رشيد رضا المتعلقة بالغناء والمعازف،

مجلة المنار، عدد رمضان، ١٣٣٢هـ

٢١- فرح الأسماع برخص السماع، أبو المواهب محمد الشاذلى

التونسي، تحقيق وتقديم د/ محمد الشريف الرحموني، ط ١٩٨٥م،

الدار العربية للكتاب - مدينة طرابلس الليبية ومدينة تونس

التونسية

٢٢- فقه الغناء والموسيقى فى ضوء القرآن والسنة، د/ يوسف

القرضاوى، ط ١، ٢٠٠١م، مكتبة وهبة - القاهرة

٢٣- فى فقه الاجتهاد والتجديد - دراسة تأصيلية تطبيقية، د/

يحيى رضا جاد، تقديم د/ محمد عمارة، ط ١، ٢٠١٠م، دار السلام

- القاهرة

٢٤- كتاب السماع لابن القيسراني (محمد بن طاهر المقدسى)،

تحقيق/ أبو الوفا المراغى، ط ١٩٩٩م، المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية بالقاهرة

٢٥- كف الرعاع عن محرّمات اللّهُ والسماع لابن حجر الهيتمى،

(نشر ملحقا بكتابه الزواج)، ط ١٩٧٨م، مطبعة مصطفى البابى

الحلبى - القاهرة

٢٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان،

- ط ١٣٩٦هـ ، دار الوعي - حلب.
- ٢٧- مجموع فتاوى ابن تيمية، المجلد الحادى عشر
- ٢٨- المحلى لابن حزم، الجزء التاسع.
- ٢٩- المرأة المسلمة وقضايا العصر، أستاذنا الجليل د/ محمد هيثم الخياط، ط ١، ٢٠٠٧م، سفير الدولية للنشر. و ط ١، ٢٠٠٨م (مزيدة عن سابقتها)، دار الفكر - دمشق.
- ٣٠- مسألة السماع (أو الكلام على مسألة السماع)، ابن قيم الجوزية، تحقيق/ راشد عبد العزيز الحمد، ط ١٤٠٩هـ، دار العاصمة - الرياض
- ٣١- المقدمة لابن خلدون، تحقيق د/ على عبد الواحد وافى، الجزء الثانى، ط ٤، ٢٠٠٦م، نهضة مصر - القاهرة
- ٣٢- مواهب الأرب المبرأة من الجرب فى السماع وآلات الطرب، جعفر بن إدريس الكتانى (ت ١٣٢٣هـ)، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، إخراج واعتناء حفيدى المؤلف/ لؤى جعفر الكتانى وحمزة على الكتانى، بدون تاريخ للنشر ولا مكان له.
- ٣٣- الموسيقى والغناء فى ميزان الإسلام، د/ عبد الله بن يوسف الجديع، ط ٢، ٢٠٠٥م، مؤسسة الريان - بيروت
- ٣٤- نزهة الأسماع فى مسألة السماع لابن رجب الحنبلى، تحقيق/ وليد عبد الرحمن الفريان، ط ١، ١٩٨٦م، دار طيبة - الرياض
- ٣٥- نيل الأوطار للشوكانى، الجزء الثامن، ط ٢، ١٩٩٨م، دار الخير - دمشق وبيروت

٣٦- وغير ذلك من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع الغناء والموسيقى بصورة مباشرة، والتي أربت - عندي - على السبعين مصدرا ومرجعا وفتوى ومقالا، وإنما أتيت على ذكر رؤوسها ونواديرها

٣٧- بالإضافة إلى أمهات كتب العلوم الإسلامية - قديمها وحديثها- في اللغة وأصول الفقه وعلوم القرآن وعلوم الحديث والجرح والتعديل والسير والتفسير والحديث والفقه والفقه المقارن، وكلها معروفٌ مشتهرٌ؛ فلا أطيل بذكرها.